ملف الايكونومست . . . الإسلام السياسي والغرب

نظريتـــان سياسيتـــان متعارضتـــان

(٢-٢)

ترجمة : أمير دوشي

يمكن أن يُصنف محللو الإسلام السياسي وفقا لنظريتين سياسيتين متعارضتين ، النظرية التفاؤلية التي تعتقد بأن العنف الإسلامي قد وصل إلى قمته في الثمانينيات وهو الآن منهزم ، والنظرية التشاؤمية التي تعتقد بأن الإسلاميين يزدادون قوة حاليا ويستمرون في تشكيل تهديد مهلك للنظام السياسي للدول الإسلامية وتحد محتمل للعالم اجمع .

يعتمد المتفائلون بشكل رئيس على كتاب محكم للأكاديمي الفرنسي كيلس كيبل يحمل عنوان (الجهاد : محاكمة الإسلام السياسي) و على كتاب مختصر لكاتب فرنسي آخر هو أوليفر روي يحمل عنوان (فشل الإسلام السياسي) .

طبع كتاب كيبل أول مرة قبل أحداث أيلول ، وبرغم ذلك لا يرى مؤلفه أية حاجة لإعادة النظر بنتائجه الكلية، إذ يجادل فيه بأن الإسلاميين أينما حاولوا الحصول على دعم الأغلبية من الجزائر إلى أفغانستان مرورا بإيران ، تراهم قد فشلوا ، مثلهم في ذلك مثل الشيوعيين ، أي إن البرنامج العام لديهم فقدَ إغواءه . يقول كيبل: (لم يعد المسلمون يرون الإسلام مصدر يوتوبيا ، وهذه النظرة بشير خير للمستقبل) .

ولا يمكن بحال من الأحوال مجادلة جزء من هذه النظرية ، فبينما رجت أحداث ايلول الناسَ في الغرب وأرتهم خطر الحركة الإسلامية ، كان العالم الإسلامي نفسه قد ارتج بفعل تحديات الإسلام السياسي طوال العقود المنصرمة . ومع نهاية التسعينيات ظهر مليا أن العلمانيين ، وليس الإسلاميين —أو في اقل تقدير ليس المتعصبين منهم —قد بدأوا يهيمنون .

لنلاحظ كيف تغيرت الأشياء في بلدان ثلاثة : إيران بعد ثورة ١٩٧٩ ، وأفغانستان بعد طرد السوفييت ، والسودان بعد انقلاب الإسلاميين عام ١٩٨٩ . لقد حاولت تلك الحكومات إقامة ما يماثل الحكومة الإسلامية الأصيلة ، ففي إيران وأفغانستان هزم المسلمون إحدى القوى الكبرى وأذلوا أخرى ، وباختصار : كانوا قد ألهبوا حماس المسلمين في كل مكان.ولكن مع نهاية التسعينيات كانت تجربة السودان قد انهارت ، في حين حوّلت طالبان الوضع في أفغانستان إلى يوتوبيا سوداء مذمومة. أما تجربة إيران الثيوقراطية فإنها فقدت السيطرة، ليس على معجبيها في الخارج فحسب، بل على جماهيرها في الداخل أيضا . ومع تزايد فشل هذه التجارب ، يصبح الشعار التبسيطي (الإسلام هو الحل) اقل إقناعا.

وخلال الفترة نفسها، عانى الإسلاميون نكسة من نوع آخر ، فقد اندحروا في البلدان التي رفعوا فيها شعار الجهاد المسلح لمقارعة الدولة، . . سَحقت مصر الجماعات الإسلامية ، أما في الجزائر فقد تلاشت الحرب الأهلية بعد مئة ألف قتيل بنصر مكلف للنظام، وفشل المجاهدون الذين أذاقوا الجيش الأحمر هزيمة نكراء في تحويل البوسنة إلى ساحة جهاد أخرى . لهذا كله يتوصل كيبل إلى نتيجة مفادها : ان العنف أصبح ، مع نهاية التسعينيات، الحالة التي لا يمكن المضي بعدها ، فلم يُوصل العنف أنصاره إلى السلطة، بينما أرعب الطبقات الوسطى. إن كان هنالك مستقبل ، تقول النظرية الأولى، سيكون بالعمل ضمن قوانين الديمقراطية وإعطاء التنازلات المناسبة .

أما المدافعون عن النظرية الثانية، المتشائمة ، فيتفقون مع جزء من هذا التحليل ، فهم يقبلون فكرة إن الجهاد فشل عندما تصادم مباشرة مع الدولة ، لكنهم اقل تفاؤلا بشأن الوضع الحالي للأمور، إنهم قلقون ، فبالرغم من قدرة الدولة على سحق جماعات العنف، فإن تأثير الإسلام السياسي لم ينج من الهزيمة فحسب ، بل ازداد قوة. وبخلاف ذلك ، يقبل بعض منهم بدعوى الإسلاميين المعتدلين لتبني قيم الديمقراطية . بالطبع سيقول الإسلاميون إنهم يتبنون تلك القيم الديمقراطية ، ولهم في ذلك حساباتهم التي تفضي إلى العمل الناجع في ظل الانتخابات الحرة . و لكن ماذا لو تحولت هذه الأحزاب إلى حصان طروادة ؟ ماذا لو استخدموا الانتخابات للامساك بالسلطة وقطع الطريق على الآخر ، إن حاول إزاحتهم مستقبلا؟ مرة أخرى ، لا يمكن المجادلة بشأن جزء من هذه النظرية ، فرغم هزيمة التسعينيات، فإن تأثير الإسلام السياسي —فكرة أن لدى الإسلام ما يقوله بشأن كيفية حكم المجتمع —قد توسع . أحيانا يمكن قياس هذا التأثير المتنامي بالانتصارات الانتخابية التي يحرزونها ، مثل انتصار الأغلبية الساحقة التي نالها (حزب العدالة والتنمية) في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، أو تلك التي حققها تحالف ستة أحزاب إسلامية في باكستان قبل ذلك التأريخ بشهر ، اذ حصلوا على ٦٠ مقعدا من اصل ٣٤٢ في الجمعية الوطنية، هذا إضافة إلى السيطرة على الحكومة المحلية في مقاطعة الشمال الغربي .و لكن النصر في الانتخابات دليل إثبات واحد فقط في القضية .

قوة المعارضة

حتى عندما لا يفوز الإسلاميون بالانتخابات أو عندما لا يُسمح لهم بذلك ، فإنهم يشكلون المعارضة الوحيدة التي تخشاها الحكومات ، لا سيما انه لم يعد هناك الكثير من اليسار في أرجاء واسعة من العالم الإسلامي . وبينما تميل الحركات اليسارية عادة إلى الخلايا الصغيرة ، يتجه الإسلاميون إلى العضوية الواسعة والفعالة التي غالبا ما ترتبط بالجوامع المعروفة بممارسة الأعمال الخيرية المؤثرة مع ما يسمى بالدعوة الموجهة لأسلمة العوام . وبينما يكدح المجتمع المدني في اغلب البلدان الفقيرة من اجل المال ، تصب العوائد في جيوب الإسلاميين . وذلك تحديدا ما يجعلهم أقوياء حتى لو لم يكونوا في السلطة . يقول غراهام فولر نائب الرئيس السابق للمجلس الوطني للمخابرات التابع لل : C.I.A (لن يكون من المبالغة الإقرار بتركيز الإسلاميين على المجتمع المدني وبتشكيل المؤسسات فيه أكثر من أي قوة سياسية أخرى في العالم الإسلامي).

إلى ذلك يبدو أنهم ليسوا بحاجة للفوز بالسلطة لينفّذوا أهدافهم ، والأنظمة العلمانية التي تشعر بخطر الإسلاميين لديها تجربة طويلة في الرد على مثل هذه الحالات، كوضع الشهي من الطعام في طريقهم في الوقت المناسب . فالرئيس الإندونيسي السابق سوهارتو حرص على تقديم نفسه بوصفه مسلما ورعا في محاولة فاشلة لإنقاذ نظامه ، كذلك الأمر مع دكتاتور باكستان ضياء الحق ورئيس وزرائها العلماني ذو الفقار علي بوتو. لكن أنظمة أخرى استجابت لمطالب الإسلاميين بوضع ما هو هامشي وضئيل من الشريعة في القوانين والدساتير ، مثل مصر وسوريا ، مصرحة في الدستور بأن الإسلام مصدر أساسي من مصادر القانون الوطني . وفي عام ٢٠٠١ أعلن مهاتير محمد في ماليزيا - وتحت ضغط المعارضة - فكَّ ارتباط الدولة بالتراث العلماني وأعلن ماليزيا دولة إسلامية ، أما ملك المغرب فقد سمّى نفسه المدافع عن الإيمان .

في الحقيقة يرى بعض الإسلاميين أن مكاسبهم في المعارضة ورعاية شبكات أتباعهم على الأرض أفضل من الوصول إلى السلطة . يقول راشد الغنوشي المعارض التونسي المبعد في لندن : (إن حصل تناقض بين النشاطات الاجتماعية للإسلاميين واهتماماتهم السياسية ، حينها يجب تفضيل الأولى ، فقد اتضح أن نشاطاتهم الاجتماعية أكثر ثباتا من اهتماماتهم السياسية)، ويضيف : (إن الشيء الخطر فيما يتعلق بالحركات الإسلامية هو الحب الذي يغمرهم الناس فيه قبل وصولهم إلى السلطة ، والكره الذي ينالونه بعد تسلمهم لها ، مثلما حصل في إيران .)

يقول المتشائمون إن الانتصارات التي حققها الإسلام السياسي في المعارضة قد غيّرت مركز الاهتمامات الأساسية للمجتمعات باتجاه الدين والتعصب والرقابة ، وأبعدتها في الوقت نفسه عن الليبرالية العلمانية ، بينما يحتج المتفائلون بالقول : لا تعتقدوا بإن هدف الأحزاب الإسلامية هو التوسع بنشر الأفكار الدينية، إنها تحاول إصلاح المجتمع في مجالات عدة ، مستخدمة الإسلام لجعل رسالتها أكثر قبولا ، هم لا يكذبون : الإسلام يشكل مرجعية نظرتهم إلى العالم ، إنهم براغماتيون مولعون بتوظيف القيم التقدمية التي يتبنونها من إيمانهم ، وليسوا آيديولوجيين غارقين بالنصوص بحثا عن مخططات فكرية جاهزة .

أحد اشد المتفائلين في هذا المجال السيد فولر يقول:(يشكل الإسلام السياسي القوة الوحيدة الأكثر فعالية النامية والمنتشرة والناشطة في العالم الإسلامي بحثا عن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وبشكل عام الاقتصاد الحر، هذا باستثناء الأماكن التي أحرز السلطة فيها بالقوة). ولكن، تبدو هذه النظرة الوردية المتفائلة سجالية حتى في العالم الإسلامي ، فأدموند شاهين ، الباحث في العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، مؤمن بأن الإسلام السياسي هو موجة المستقبل ، في حين يعبّر بهجت قرني عن خيبة المثقفين الإسلاميين ، يقول: (من جهة يعتبر الإسلاميون قوى نابضة في المجتمع المدني ، لأنهم قوى معارضة لديهم مفاهيم بديلة ، ولكن من جانب آخر ، هناك أسئلة جمة عن نمط النظام السياسي الذي يسعون إلى اقامته . و إضافة إلى ذلك، أتساءل إن كان ذلك هو الطريق إلى الديمقراطية الراسخة). بعض الإسلاميين، كما يقول بهجت قرني، (ميالون إلى الاستشهاد بالنصوص الدينية سَندا للدفاع عن حاجاتهم ، لكنهم ليسوا مستعدين للإقرار بإمكانية أي خطأ) .

لدى الكثير من الباحثين من غير المسلمين شك اكبر من ذلك . ايمانوئيل سيفان ، الأستاذ في الجامعة العبرية في تل أبيب ، يجادل بأن باحثين مثل السيد فولر الذي يعتقد بأن الإسلاميين قوى تقدمية في المجتمعات المسلمة، يولي اهتماما بما تقوله هذه الجماعات للآخرين أكثر من اهتمامه بما تقوله هذه الجماعات فيما بينها ، فعلى الرغم من وجود بعض الأصوات الليبرالية بين الإسلاميين - يقول سيفان - ، فإن هذه الأصوات قد كمَّمها المتطرفون ، فبينما يطبع الليبراليون الجرائد ، يتقن المتطرفون فنَ نشر رسالتهم بشكل واسع عن طريق الخطب الدينية والمناظرات الموزعة على أشرطة صوتية . لقد أحصى السيد سيفان أربعمئة أو أكثر من أشرطة الخطباء ولم يجد بينها خطبة ليبرالية واحدة .

ليس بالأمر المهم اعتقاد الدارسين الغربيين بأن الإسلاميين ديمقراطيون حقيقيون ، وسيان الأمر مع ما يعتقده أتباع الإسلاميين ، ذلك أن اغلب الإسلاميين يقولون إنهم ينشدون الديمقراطية ، ففي الاستطلاع ذاته ، الذي أشار إلى تصاعد غضب المسلمين تجاه أمريكا ، توجد هناك إشارة إلى نزوع المسلمين القوي نحو الديمقراطية والحريات . وفي استفتاء اجري في خمسين بلداً ، من مَلكيات كالأردن والكويت إلى دول حكم مطلق كباكستان و اوزبكستان ، وُجدَ دعم قوي لحرية التعبير والصحافة وأنظمة التعددية الحزبية والمساواة أمام القانون . وفي بعض أجزاء العالم الإسلامي سَجلت هذه القيم معدلات عالية مقارنة ببلدان وسط وشرق أوروبا.

ولكن هل يمكنك الثقة بهم ؟

ربما . و لكن هل المسلمون الذين يدعمون الديمقراطية نظريا يؤيدون ممارستها عمليا إن كانوا لا يثقون بتمسك الإسلاميين بقواعد لعبة الحكم ؟ يجادل سيفان قائلا : (إن احتكار الإسلاميين للمعارضة في البلدان الإسلامية جعلهم يضعون الخوف من الله في قلب الطبقات الوسطى التي كانت ، في ظروف أخرى، الشريحة الفائزة بالديمقراطية . و هذا عينه هو ما حصل للطبقات الوسطى في أمريكا اللاتينية عندما كانت الماركسية في ذروتها ، فقد ترددت في أخذ فرصة الدخول في انتخابات ديمقراطية نزيهة خشية أن تؤول السلطة إلى المتطرفين.)

إن القول بأن الديمقراطية لم تنفذ إلى الإسلام لا يفسر بعض المعارضة الأساسية من الدين ، يقول سيفان: (لم يمر وقت طويل منذ أن فُهمَت الكاثوليكية في ضوء هذه الحقيقة . فشلت الديمقراطية بسبب الخطر الراديكالي : الخوف من أن تكون صوتا واحدا لرجل واحد والى الأبد). وهل ستكون ؟؟

قانون الإنسان أم قانون الإله ؟

ليس شيئا تخيله الغرباء ذلك الخوف من أن يتحول التصويت للإسلاميين إلى واقع (رجل واحد وصوت واحد ولمرة واحدة) ، إنه شيء معلن في عموم العالم الإسلامي . ففي عام ١٩٩١ ، اصطنعت الحكومة الجزائرية الذريعة لإلغاء الجولة الثانية من الانتخابات التي أوشكت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ، من خلالها ، من أن تمسك بالسلطة لتخلف (جبهة التحرير) التي حكمت البلاد منذ الاستقلال . وقد بررت الحكومة إلغاء الانتخابات بعدم توافر ثقة بالإسلاميين ليتخلوا عن السلطة إن امسكوا بها .

يبدو هذا الأمر غير مقبول عندما يأتي من حكومة هي نفسها غير راغبة بالتخلي عن السلطة في انتخابات حرة. هنا، يجب تذكير السياسيين العرب - الذين يشتكون من كون الإسلاميين غير ديمقراطيين - بحقيقة كونهم هم أنفسهم غير ديمقراطيين . يبدو جليا انه - إضافة إلى الإسلام - تشكل الحدودُ المصطنعة وحكومات الحزب الواحد عوائق أمام نمو الديمقراطية في العالم الإسلامي ، ويحتاج أولئك الذين يعتقدون بأن (الإسلام هو الحل) إلى مواجهة إمكانيات أخرى . أيكون الإسلام هو المشكلة ؟ وهل تستقيم مع الديمقراطية مفردات الإيمان الصلدة ؟ الجواب السريع نعم، فالديمقراطية ترتكز على فكرة أن (الإنسان صانع القوانين) ، بينما يتضمن الإسلام - كما في القرآن - منظومة قوانين مرسلة مباشرة إلى الرسول محمد ، ومن ثم ، فهي غير قابلة للتعديل والمراجعة . يقول الدكتور خالد أبو الفضل المتخصص بالقانون الإسلامي في جامعة كاليفورنيا : (إن فكرة (الديمقراطية) التي يقدمها الإسلام تتضمن الإقرار بالسيادة الإلهية ، فهي لا تعوض عن السلطة البشرية بل يجب عليها أن تظهر كيف تعبر السلطة البشرية عن السيادة الإلهية وبفهم كامل). ويشكل هذا تعقيدا هائلا ، إذ سيعطي سلطة غير محدودة لكل فرد يدعي سلطة خاصة بالفهم الكامل ، و على الرغم من ذلك ، لا يعدم الإنسان الفطنة للالتفاف عليها ، فلم يعد خافيا على المسلمين وغير المسلمين أن الكثير من الأوامر الإلهية تعتريها الفجوات المطلوب ملؤها ، والأخرى المطلوب تفسيرها ، وهذا يفتح المجال لتشريع الكثير من قوانينهم. مثلا لم يوصِ القرآن بأي شكل محدد للحكومة ، بل إن الحكومات بحاجة إلى حكام من المطلوب اختيارهم ببعض الطرق التي تبقى مفتوحة للجدال ، والدول الحديثة بحاجة إلى قوانين أكثر من تلك التي أمر بها القرآن غير القابل للتغير . وفي الحقيقة ، فإن ٨٠ آية فقط من مجموع ٦٠٠٠ آية في القرآن تقدم قوانين للتعامل العام، والقليل منها يمكن تطبيعه في العالم الحديث ، و إن الكثير مما يسمى بشكل فضفاض (الشريعة) يستقي من مصادر أخرى : السنة (أحاديث الرسول) ، والإجماع (ما اتفق عليه الباحثون من رجال الدين) ، والقياس (التعليل القانوني) ، لذا يوجد هنا حيز كبير للتأويل (و هو ما يسميه المسلمون (الاجتهاد)) ، والبعض من الأحكام البينة في القرآن يقوم القضاة المسلمون بالالتفاف عليها باستمرار ، فمن أحكام القرآن - مثلا - قطع يد السارق (و هو يدخل في ما يُسمى ا(لحد) ، ولكن عدد الجرائم التي تتطلب (الحد) قليل جدا والعديد من البلدان التي تطبق عقوبة (الحد) تجد السبيل الذي يضمن عدم إنزالها بالمتهم أو أن تطبيقها يكون بشكل محدود جدا .

بكلمات أخرى : أولئك الذين يبحثون عن الديمقراطية يمكن لهم أن يجدوا المساحة المناسبة داخل الإسلام للإيمان بأنه يتعايش مع الديمقراطية . والبعض يذهبون ابعد بدعوى اقل قبولا ، فبالاستقراء الجهيد يمكن لهم أن يجدوا تخريجا للأفكار الديمقراطية بإشارات القرآن السريعة عن الإجماع والشورى . بالطبع هذا إقحام للأشياء : فالشورى تتم بين الفقهاء المسلمين وليس بين أفراد الشعب .

إن الكثير من القيم المقترنة بالديمقراطية ، من قبيل المساواة والعدالة والإخاء ، يمكن أن توجد في الإسلام ، إلا أن النصوص المقدسة الرئيسة - كالكثير من الأديان - لا تتصف بالديمقراطية . الأمر المناسب الذي يمكن أن يقال هنا هو أن الأديان لا تحرّم الديمقراطية ، وحتى هذا أمر فيه نزاع .

يبدو أن هناك حقيقة بسيطة ماثلة للعيان ، و هي عدم وجود اتفاق في الإسلام حول برنامج عمل للسياسة .ولإثبات عدم وجود برنامج عمل محدد ، انظر إلى ما هو مثير للعجب : إيران . عقدان من الزمن منذ ثورة آية الله الخميني ، تبدو فيهما إيران نقيضا للديمقراطية ، فقد فرض الخميني نظام (ولاية الفقيه) ، الذي يكون الحكم النهائي في السلطة السياسية فيه لرجل دين هو الأكثر تأهيلا للفهم الحقيقي . وبالمصادفة الحسنة ، كان هو من يعتبر الأكثر تأهيلا ليكون المرشد الأعلى ، و على الرغم من أن دستور إيران يسمح بانتخاب رئيس جمهورية وجمعية تشريعية فإن التشريع يُصحَح من قبل مجلس صيانة الدستور لضمان اتفاقه مع الشرع الإسلامي الذي يعتقدونه .

وهذه بالكاد (ديمقراطية) كما يفهمها الغرب .

إن الخميني لم يختلق مبدأ (ولاية الفقيه) ، و لكن الشكل الذي فرضه كان إلى حد كبير جدا من بنات أفكاره . ومبدأ (ولاية الفقيه) ليس مقبولا من كل قادة الشيعة ، وقد لا يعمر طويلا في إيران ، فإيران اليوم منقسمة بين الإصلاحيين الذين يقودهم الرئيس محمد خاتمي ، المنصب لفترتين ، وآيات الله المحافظين الذين لا يطيقون أي تغيير قد يضعف السلطة المخولة لهم بحكم موقعهم الديني . ومن المحتمل أن يتمكن المحافظون من سحق الإصلاحيين أو بالعكس ، ولكن من الممكن أن يوجد طريق وسط ، ذلك ما يأمله توماس فريدمان الباحث والمستشار في الحكومة الأمريكية إذ يقول : (مثل هذه النتيجة لا تحل فقط المشاكل التي تواجهها إيران اليوم دون ثوران عنيف ، بل قد تقدم نموذجا لبلدان أخرى في العالم الإسلامي تحاول أن تحاكيه) .

حتى ذلك الوقت ، كانت الأحزاب السياسية التي تدعي أن (الإسلام هو الحل) تجد من الصعب عليها وصف نمط النظام السياسي الذي تتخيل تشكيله أو الإشارة إلى النموذج المعجبة به ، فاغلب الأحزاب السياسية الإسلامية تفضل الغموض والكمون في حالات الجمود غير الملائمة ، و الكل يقول أن الدولة الإسلامية ستطبق (الشريعة)، و لكن الشريعة ذاتها ليست شاملة ، وهي موضع تأويلات متعددة،السيادة لله بالطبع ، ولكن من سيحكم ؟ الجواب سيعتمد على من ستسأله هنا .

حرب من هي ؟

إن جماعة صغيرة بإمكانها أن ترتكب أفعالا ذات عواقب وخيمة، فلو لم يفعل العرب التسعة عشر ما فعلوه في ١١ أيلول لما كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تغزو أفغانستان و أن تقدم على غزو العراق واحتلاله . وهاتان الحربان بدورهما لهما نتائج على العلاقات الواسعة بين الإسلام والغرب وكيف يكون الشكل المحتمل لهذه العلاقة ؟

اظهر الاستفتاء الذي أجراه مركز البحوث أن النتائج الآنية كانت تشوه سمعة أمريكا في أجزاء واسعة من العالم ، و لكن الكثير يعتمد على ما يحصل في المستقبل ، فما من أحد كان لديه توقع عما يمكن أن يحل في أفغانستان ، و لا سيما إنها مكان اضطرابات حتى قبل أن تصبح ضحية للحرب الباردة . أما العراق فهو قضية أخرى ، انها تبدو ظاهريا قضية للاختبار التام ، وهو اختبار تزامني لقبليات الحكم الإسلامي وصدقية النيات الأمريكية .

هل بإمكان الدكتاتورية السابقة أن تصبح بلد الديمقراطية الذي يريده الأمريكان، وأن تكون - كما يقول جورج بوش - (أنموذجا ملهما لبقية المنطقة يخدم مصالحنا؟) و هل أن قيام مثل هذه الديمقراطية سيقع في تناقض مع الثقافة السياسية العربية أو ثقافة الإسلام نفسه في اقل احتمال ؟

الأشهر الأولى لم تكن رحيمة مع كل فرد يتوقع ديمقراطية (على نمط جيفرسون) تنهض متشكلة من رماد دكتاتورية البعث . الذين عادوا من المنفى (مثل احمد الجلبي الذي عاش في الغرب ويتكلم لغة الديمقراطية العلمانية) ظهر أن ليس لهم تماس مع رجل الشارع ، وبدا أن أبرز القوى السياسية المنظمة في العراق هي الحوزة العلمية في النجف التي تتكلم باسم الإسلام وليس باسم أية قوى ديمقراطية علمانية . قاد هذا بعض المراقبين إلى استنتاج مفاده أن العراق الديمقراطي مهمة شديدة العسر. فالأمريكان كنسوا دكتاتورية علمانية ، فقط ليعبدوا الطريق أمام تشكيل ثيوقراطية شيعية على النمط الإيراني المعادي للغرب .

ستكون مفارقة حقا ، لكنها ليست مؤكدة ، و هي حتى ليست ما يقول الخطباء ورجال الدين إنهم يريدونه . في خطبة الجمعة في جامع الفلوجة الكبير - المنطقة التي أصبحت معادية للأمريكان - دعا الشيخ جمال شاكر أتباعه إلى العودة إلى الإسلام وحمَلَ الماركسية والطغاة محنة العراق ، لكنه دعا الأمريكان كذلك إلى جلب الديمقراطية لكي يشعر العراقيون بأمان واطمئنان وينتخبوا حكومة عراقية صالحة تعطي كل ذي حق حقه .

من الصعب القول إن العراق معاد لفكرة الديمقراطية . إن اغلب مسلمي العراق هم من الشيعة، وهي الطائفة التي تعتقد بأن سلطة الكائن البشري من الصعب أن تكون شرعية حتى عودة الأمام الثاني عشر ، الأمام الغائب . والانفجار الذي وقع في النجف وقتل السيد محمد باقر الحكيم أحد قادة الشيعة الكبار في البلد ، كان قد ترك السياسيين الشيعة في اضطراب عظيم ، و لكن اغلب الشيعة المتدينين يدركون الحاجة للتفاهم مع الشيعة العلمانيين وكذلك مع السنة والأكراد والأقليات الأخرى . وفي المناقشات الجارية عن كيفية تشكيل حكومة جديدة ، كان الشيعة هم من أراد وجود تقاليد ديمقراطية للانتخاب لا للتعيين . و هكذا ، فالديمقراطية في الأقل هي المستقبل الممكن للعراق .

وبعد ، يبدو هنالك الكثير ليقال عن النموذج العراقي ، فإن لم تتجذر الديمقراطية هناك فليس بالضرورة أن يكون الإسلام مانعا لذلك . وحقيقة كون ديمقراطيات هشة تزرع الآن في بلدان مختلفة مثل بنغلادش وإندونيسيا وتركيا وماليزيا - ولنترك الحديث عن العولمة الديمقراطية الساعية إلى إزالة حكم الاكليريوس الثيوقراطي من إيران - تظهر أن الإسلام نفسه ليس عدوا ثابتا للديمقراطية ، وفشل نمو الديمقراطية في البلدان العربية الإسلامية ليس له من رابط مع الإيمان ، بل يمكن أن يعزى إلى شيء ابسط ، و لا سيما حينما يرفض رجال السلطة تركها أو السماح للمشاركة بها .

وفي السياق نفسه ، ليس هنالك حاجة لقراءة كبيرة للنموذج العراقي ، فإذا فشل العراق في أن يصبح ديمقراطيا فإن العائق الأساسي أمام الديمقراطيين المزعومين في العالم العربي ليس غياب النموذج بل رفض الأنظمة الحالية - (الفاسدين الضالين) كما يسميهم دكتور أبو الفتوح - في أن تفسح الطريق .

في العراق ، اختارت أمريكا - لأسباب عدة - أن تقتلع اللص الضال المقيم في بغداد . و لكن على الجماهير المحلية ، في الأقطار العربية الأخرى ، أن تجد سبيلا لتفعل ذلك بنفسها . هذا بالضبط ما يولد حيرة ، فعلى الرغم من إن أمريكا تود أن تكون نصيرا للحرية ، إلا أن سياسة الأمر الواقع غالباً ما تفرض عليها حماية ورعاية أنظمة ممقوتة .

ومنذ أحداث ١١ أيلول طرح بعض الأمريكان الحل البسيط ، و هو التغيير ، حيث أن الديمقراطية أمر جيد . لذا ، فإن دعم الديمقراطيين في العالم الإسلامي - في النهاية - سيكون لمصلحة العلاقات بين الإسلام والغرب . وبالتأكيد ، هناك احتمال ضئيل لأن يتخاصم الناس الذين يتشاركون في القيم الديمقراطية .

زيف دواء الديمقراطية الشافي

هذا المقترح بسيط جداً ، لسببين : الديمقراطية هي منظومة قوانين أكثر منها منظومة قيم ، والمصوتون للديمقراطية في العالم الإسلامي سيدعمون ، بحماس ، السياسات والقيم التي تناقض الغرب ، بينما الناخبون المسلمون سيكونون اقل رغبة من قادتهم غير المنتخبين في العيش مع دولة إسرائيل ، التي يُعدّ بقاؤها بندا ثابتا في السياسة الأمريكية . لقد أظهرت حرب العراق أن الديمقراطيات الصديقة (مثل تركيا) قد تتضامن مع (الأمة) على أن تدعم ما تدعوه أمريكا (الحرب على الإرهاب) .

وبخصوص القيم ، فإن نمط المجتمع الذي يبنيه الإسلاميون عندما ينتخبون كما ينبغي قد لا يُرضي كل امرئ في الغرب ، فالأحزاب الإسلامية قد تكون اشتراكية جداً ، بمعنى أنها تريد فرصة للوصول إلى السلطة ديمقراطياً ، و لكن هؤلاء الناس هم غالباً محافظون اجتماعياً ، ففي ماليزيا - الحكومة من المعارضة الإسلامية - هناك تحركات لتطبيق الحد على السارق (قطع اليد) ، و في المغرب استدعت (حركة العدل والإحسان) و(حزب العدالة والديمقراطية) ألوف المتظاهرين للنزول إلى شوارع الدار البيضاء للوقوف بوجه إصلاح (قانون العائلة) الذي قد يعطي المرأة حقوق مساواة أكثر . و على الرغم من ذلك ، يمكن القول أن التقاليد - وليس الإسلام - هي التي تعيق تقدم المرأة في البلدان المسلمة . لذا، فمن الطبيعي أن يكون القليل من الإسلاميين راغبا بالتغير.

التعقيد الثاني بشأن التغير هو أكثر تجذراً، اذ كيف نشخص الديمقراطيين ؟ . من الصعب القول أن الأمر سيؤول (لرجل واحد وصوت واحد ولمرة واحدة)، ثم ننقب في اللاهوت ونسأل فيما إذا كان الإسلام في جوهره ديمقراطياً ؟ في العالم الإسلامي ، تعيش القوى الديمقراطية وغير الديمقراطية في صراع دائم ، وكلا الجانبين يستحضر الأيمان ، و لكن ما من أحد في هذا الدين اللاابوي يملك السلطة ليضع حدا لهذا الجدال بطريقة أو بأخرى ، وليس هناك من معنى لمحاولة استنتاج أي من الجانبين سينتصر ؟ لنسلم بأن الديمقراطية ستنتصر في بعض البلدان وتفشل في أخرى .

فما الذي على الدول الكبرى المسكينة أن تعمله ؟

منذ أحداث ١١ أيلول قال الكثيرون: من الخطأ أن يكون منظار أمريكا في السياسة الخارجية مارا من خلال عدسة (الحرب على الإرهاب) ، وهم على صواب، ولكن دفاع المرء ضد الإرهاب هو ، في اقل تقدير ، سياسة ضرورية وواقعية وسهلة للتوضيح والفهم . وسيكون خطأ فادحا إن كان منظور السياسة الخارجية الأمريكية يمر من خلال عدسة تصادم متخيل مع الإسلام .

أما الاستغاثة بـ (الأمة) ، فإن أكثر من بليون مسلم - يشكلون ما يطلق عليه اختصارا (العالم الإسلامي) - ليسوا كتلة واحدة لها وجهة نظر واحدة مهمومة بالعلاقة مع الغرب ، فالمسلمون يعيشون في بلدان متنوعة حيث الحداثة والتراث ، والعقل والأيمان ، في موضع نزاع منذ القرن التاسع عشر ، في اقل تقدير .

وحتى بعد أحداث ايلول وغزو أفغانستان والعراق ، فإن الشاغل الرئيس للمسلمين استمر ليكون مقتصرا على الدولة في العالم الإسلامي - أي في بلدانهم - وليس على علاقتهم بالغرب .

هذا لايعني إن بإمكان أمريكا تجنب الصراع مع أشباه القاعدة ، وأن تكون خجلة من أن تتكلم جهاراً وبوضوح عن الديمقراطية التي خدمتها جيداً ، ولكن عليها —أي أمريكا - أن تكون حذرة لتتجنب الخوض في طروحات الآخر حول المعنى الحقيقي للإسلام ، أو الافتراض إن الديمقراطية هي نقيض الإسلام.

وعلى المسلمين أن يجدوا حلاً لمثل هذه المجادلات وبطريقتهم الخاصة.